Interdisciplinary Studies in Arabic Language and Literature

Online ISSN: 3092-6955

The real verbal feminine do not need signs of femininity

Shaker Ameri*[1]

[1] Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Literature and Humanities, University of Semnan, Semnan, Iran.

Article Info

Article type:

Research Article

Received:

28/03/2024

Accepted:

04/08/2024

ABSTRACT

The masculinity and femininity in the Arabic are issues. The research, by adopting a descriptive and analytical approach, dealt with a number of topics that pose important challenges in the issue of masculinity and femininity. The most important topics are masculine and feminine, signs of femininity, the origin of masculine and feminine, the linguistic reality. The research aimed to prove that the masculine and feminine in Arabic are organized in linguistic laws and are not subject to the laws of logic and philosophy. As for the results that came out of the research, they are summarized in the need to unify the view of the real masculine and feminine, so that the formation is what differentiates them, and the commonness is the sign indicating both of them, so they do not need any other sign. As for the letters that grammarians counted as signs of femininity in the form of: Fatima, Laila, Israa, they are, in fact, from the origin of the word and are not superfluous to it. In the metaphorical feminine, the matter is limited to hearing, as there is no law that governs it or an officer that controls it. As for the standard females, which are set by their own forms, the language has divided these forms between the masculine and the feminine fairly based on their linguistic nature. We may see forms specific to the feminine without the sign of femininity, and other forms specific to the masculine followed by the sign of femininity.

Keywords: *masculine, feminine, real gender, metaphorical, standard feminine, commonness.*

Cite this article: Ameri, SH. (2024). *The real verbal feminine do not need signs of femininity*, year1, issue 1, Pp 23-46. doi: 10.22034/jisall.2024.202879

© The Author(s).

Publisher: University of Zabol

***Corresponding Author**: Shaker Ameri

Address: Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Literature and Humanities, University of Semnan, Semnan, Iran.

E-mail: sh.ameri@semnan.ac.ir

مجلة نصف سنوية دراسات متعددة التخصصات في اللغة العربية وآدابها

الترقيم الدولي الالكترونيكي: ٦٩٥٥-٣٠٩٢

المؤنث الحقيقي اللفظي وعدم حاجته إلى علامات التأنيث

شاكر العامرى*[١]

[١] أستاذ مشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سمنان، سمنان، إيران.

معلومات المقالة

نوع المادة:
مقالة محكمة

تاريخ الوصول:
١٤٤٥/٠٩/١٧
تاريخ القبول:
١٤٤٦/٠١/٢٩

الملخّص

إنّ مسألة التذكير والتأنيث في اللغة العربية هي من المسائل المهمة والعويصة في الوقت نفسه التي شغلت بال الباحثين منذ عصر التأليف، فكانوا يخصّصون للمذكر والمؤنث كتباً مستقلة؛ تصغر أو تكبر، وتطول أو تقصر، أو كانوا يُفردون لذلك فصولاً من كتبهم. تناول البحث، بالاعتماد على منهج وصفيٍّ تحليلي، عددا من الموضوعات التي تشكّل تحديات مهمة في مسألة التذكير والتأنيث؛ أهمها التعرف إلى المذكر والمؤنث في اللغة العربية من خلال القاء نظرة عامة، واستعراض علامات التأنيث، وأصل التذكير والتأنيث، والواقع اللغوي، حيث يمكننا اعتبار المبحثين الأول والثاني مقدمة أو تمهيداً لما بعدهما. وقد هدف البحث إلى إثبات أنّ المذكر والمؤنث في العربية ينتظمان في قوانين لغوية ولا يخضعان لقوانين المنطق والفلسفة. وتأتي ضرورة البحث وأهميته من كون هذا البحث محاولة لمعالجة التخبط الموجود في تفسيرات النحويين للظواهر النحوية التي تتعلق بالتذكير والتأنيث وتقديم التفسيرات الصحيحة لتلك الظواهر. أمّا النتائج التي خرج بها البحث فتتلخص في ضرورة أن تتوحّد النظرة إلى المذكر والمؤنث الحقيقيين، فيكون الوضع هو الذي يفرّق بينهما، ويكون الشيوع هو العلامة الدالة عليهما على السواء، فلا يحتاجان إلى أيّة علامة أخرى. أمّا الحروف التي عدّها النحاة علامات للتأنيث في نحو: فاطمة، ليلى، إسراء، فهي، في الواقع، من أصل الكلمة وليست زائدة عليها. وفي المؤنثات المجازية، يقتصر الأمر فيها على السماع، إذ لا يوجد قانون يحكمها أو ضابطة تضبطها. أما المؤنثات القياسية التي تضبطها أوزان خاصة بها فقد قامت اللغة بتقسيم تلك الأوزان بين المذكر والمؤنث بشكل عادل استناداً لطبيعتها اللغوية؛ فقد نرى أوزاناً خاصة بالمؤنث دون علامة التأنيث، وأخرى خاصة بالمذكر تلحقها علامة التأنيث.

الكلمات المفتاحية: التذكير، التأنيث، الحقيقي، المجازي، القياسي، علامات التأنيث.

الاقتباس: العامرى، ش. (١٤٤٦). *المؤنث الحقيقي اللفظي وعدم حاجته إلى علامات التأنيث*، مقالة محكمة، السنة ١، العدد١، صص ٢٣-٤٦. doi: 10.22034/jisall.2024.202879

الناشر: جامعة زابل.

حقوق التأليف والنشر © المؤلّفون.

[١] - عنوان البريد الإلكتروني (الكاتب المسؤول): sh.ameri@semnan.ac.ir

۱. المقدمة

إنّ اللغة العربية تحاول النظر إلى الموجودات نظرة عامة، فتساوي أوّلا بين مفرداتها كما تفعل بقية اللغات التي تساوي بين المذكر والمؤنث، ثم تعيد النظر إليها كرّةً أخرى فتقسّمها إلى مذكّر ومؤنث. وكان لا بد من اختيار أو اختراع علامات أو صيغ تميّز المذكّر أو المؤنث أو كليهما. إنّ اختراع علامات أو صيغ تميّز المذكّر والمؤنث وتلحق كلّ واحد منهما على حدة يعدّ حشوا لا طائل من ورائه، إذ إنّ تعليم أو توسيم أحدهما يغني عن توسيم الآخر. وهكذا تمّ تمييز المؤنث في العربية، كما في غيرها من اللغات. والمؤنث ثلاثة أنواع: المؤنث الحقيقي، والمؤنث المجازي، والمؤنث القياسي. وقد وضعت اللغة العربية للمؤنث القياسي علامات تميّزه عن المذكر، وأبقت القسمين الآخرين؛ المؤنث الحقيقي والمجازي دون علامات ليكون الوضع هو المميز للمؤنث.

أهداف البحث هو إثبات أنّ المؤنث الحقيقي في العربية لا يحتاج إلى علامات تأنيث وأنّ الوضع هو يضبطه، والشيوع هو الذي يدلّ عليه. كما أنّ المذكر والمؤنث لا ينتظمان في قوانين حديدية ولا تضبطهما ضوابط ثابتة من خارج اللغة، بل إنّ تلك الضوابط والقوانين هي **لغوية بحتة** وليست منطقية أو فلسفية، وأنّ الحروف التي عدّها النحاة علامات للتأنيث في المؤنث الحقيقي نحو: فاطمة، ليلى، إسراء، هي، في الواقع، من أصل الكلمة وليست زائدة عليها، أي أنّ المؤنث الحقيقي لا يحتاج إلى علامة تأنيث والذي يدلّ عليه هو الشيوع؛ مثله مثل المذكر.

أما **منهج البحث** فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بجمع المعلومات وتوحيد ما تناثر من فتاتها وتصنيفها تمهيدا لتحليلها ونقدها واقتراح البدائل والحلول. وقد تناول البحث بالدراسة عددا من المواضيع التي شكلت بمجموعها نقاط ارتكاز لمسألة التذكير والتأنيث في العربية، وأهمها: المذكّر والمؤنث في اللغة العربية، علامات التأنيث، أصل التذكير والتأنيث، والواقع اللغوي.

وتأتي **ضرورة البحث وأهميته** من كون هذا البحث محاولة لمعالجة التخبط الموجود في تفسير هذه الظاهرة اللغوية وتقديم التفسير الصحيح لها، وليُثبت أنّ الحروف التي عدّها النحاة علامات للتأنيث في المؤنث الحقيقي نحو: فاطمة، ليلى، إسراء، ما هي، في الواقع، إلا من أصل الكلمة وليست زائدة عليها، أي أنّ المؤنث الحقيقي لا يحتاج إلى علامة تأنيث والذي يدلّ عليه هو الشيوع؛ مثله مثل المذكر.

وقد كان لزاما على البحث أن يجيب على عدد من **الأسئلة** التي تطرح نفسها في هذا المجال، ومنها:

- كيف يمكن أن تتوحّد النظرة إلى المذكر والمؤنث الحقيقيين؟
- لماذا لا يمكننا اعتبار التاء القصيرة (الهاء) والألف بنوعيها المقصورة والممدودة في المؤنث الحقيقي علامات للتأنيث؟
- لماذا لا يمكننا على الإطلاق قبول القاعدة الحديدية التي أخذها النحاة واللغويون عن سيبويه، ومفادها أنّ المذكّر أصل والمؤنث فرع عليه ؟
- كيف تصرفت العربية بالنسبة للمؤنثات القياسية التي تضبطها أوزان خاصة بها؟

۱-۱. الدراسات السابقة

تناولت كثير من الدراسات (ولا أعني الكتب) ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية وأشبعتها بحثاً متناولة جوانب متعددة منها، ولا بأس أن نشير إلى بعضها في ما يلي:

إبراهيم السامرائي، **عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٣٤ (١٩٨٨م)، الصفحات: ٢٧- ٥٢. أهم ما تناوله السامرائي في بحثه مسألة التذكير والتأنيث في الماضي، حيث عرض لبعض الأوزان التي يستوي فيها المذكر والمؤنث متعرضاً للأخطاء التي وقع فيها المعاصرون عمداً أو سهواً لكنهم أصرّوا عليها كتأنيث كلمة «البطن» وغيرها. ومن أهم النتائج التي تتقاطع مع بحثنا هذا مسألة عدم اعتبار الألف؛ بنوعيها المقصورة والممدودة، علامة تأنيث، بل هي مدّ للفتحة التي تسبقها، وما الهمزة في نهاية الألف الممدودة سوى علامة على الحد الذي وصل إليه المدّ، وهذه نظرة صحيحة تستحقّ التقدير وتدعم ما نحن بصدد إثباته في بحثنا هذا الذي لم يبحث في العلامة كما فعل السامرائي، بل بحث أصل وجودها واعتبارها علامة دالة على التأنيث فرفضها جملة وتفصيلاً.

محمود إسماعيل عمّـــار، **التذكير والتأنيث في العربية والاستعمالات المعاصرة**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد ٦١، (٢٠١٧م)، الصفحات: ١٠٥- ١٣٣. تناول البحث بعض المباحث والمسائل الخاصة بالمؤنث، حيث اعتبره على ثلاثة أشكال: «بالوضع كزينب وسعاد، وسماء وناقة وهذه ونحوها وإما بالتحوير، كقولنا: زيد يكتب، وهند تكتب، وإما بإضافة علامة تنقل الفعل أو الاسم من التذكير إلى التأنيث، كقولنا: أكبر وكبرى، وأحمر وحمراء، ومسافر ومسافرة، وجاء الطالب وجاءت الطالبة، وهذا مجتهد وتلك مجتهدة». فقد ذكر المؤنث الحقيقي المعنوي لخلوه من علامات التأنيث والمؤنث المجازي ولم يذكر المؤنث الحقيقي اللفظي، وهو ما تكفل به بحثنا هذا.

نضال عوّاد بني هاني، مقالة **دراسة ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغات السامية واللغات الأوروبية وكيفية الاستفادة منها في تدريس اللغات (دراسة مقارنة)** نُشرت في مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد (١٦٢)، الجزء الثاني، (يناير ٢٠١٥م). والغاية من هذه الدراسة هي المقارنة بين اللغات السامية واللغات الأوروبية وأشكال الإفادة منها في التدريس، فتناولت ظاهرة التذكير والتأنيث في الضمائر والأسماء والصفات، وقارنت بين اللغات السامية (العربية، والأكادية، والآرامية، والحبشية، والسريانية، والعبرية) من جهة، واللغات الأوروبية (الإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والإيطالية) من جهة أخرى. وقد أظهرت النتائج أن ثمة تشابها في ما بين اللغات السامية ومثله بين اللغات الأوروبيـة، وأنّ اللغة العربية تتمتع بخصائص فريدة من بين اللغات السامية والأوروبية على حد سواء، فهي تتميز بوجود طرائق عديدة للتأنيث وصـلت إلـى خمـس عشرة طريقة. وبذلك تختلف عن مقالتنا في الأهداف والنطاق.

مقالة **مقولة الجنس في اللغة** للشيخ سالم الشيخ القراي، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة شندي، مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية، مجلد (١)، العدد (٨)؛ شعبان/ ١٤٤٢هـ- مارس/ ٢٠٢١م. تناولت هذه الدراسة مقولة الجنس جاعلة من العربية محورا للدراسة مقارنة بالإنجليزية والفرنسية، مع الإشارة إلى ظاهرة الجنس في لغات أخرى، رامية لمعرفة سلوك اللغات في هذه الظاهرة، حيث ارتبط ببعض المفاهيم الاجتماعية التي ترى فيها صورة من صور الصراع بين الرجال والنساء. ومن نتائج هذه الدراسة: أن منطق اللغة يختلف عن منطق العقل، وأنّ الفلسفات النسوية قد أجحفت بحق اللغة، إذ أعطت النوع (الجندر) مضمونا مختلفا اجتماعياً عن مضمونه في اللسانيات؛ وذلك لما نجده من صفات يوصف بها المؤنث تخلو من علامات التأنيث وأخرى يوصف بها المذكر بها علامات تأنيث، وصفات يشتركان فيها. وهذه المقالة لا تقترب كثيرا من مقالتنا.

الفوزي، مقالة **التذكير والتأنيث لبناء الجملة في السياق القرآني** (دراسة نحوية دلالية في القرآن الكريم)، منشورة في مجلة تعليم اللغة العربية الإندنوسية، المجلد ٢، العدد ١، (يونيو ٢٠١٨م) ، الصفحات: ٧٥-٩٨. يهدف هذا البحث

إلى معرفة التذكير والتأنيث وأشكالهما لبناء الجملة الواردة في السياق القرآني والمعاني السياقية فيه، وظواهرهما التي تنقسم إلى أربعة أشكال منها أشكال تذكير الفعل وتـأنيثه مع جمع التكسير وجمع المؤنث السالم واسم الجمع والمؤنث المجازي. وتوصل البحث إلى أنّ هناك معان سياقية مختلفة، منها: إذا كان الفعل بالتذكير كان معنى فاعله يدل على الأمر العام، والعبادة، والنهي، والدليل، والعلامة، وسياق الآخرة، والعذاب في الآخرة؛ وإذا كان الفعل بالتأنيث، فيدل على الخاص، والسياق البشري، والجمع للقلة والكثرة، والمعجزة، والعقاب في الدنيا، وسعادة الآخرة. وهذه المقالة، أيضاً، لا تقترب كثيرا من مقالتنا.

ولعلّ أهمّ ما يميّز هذا البحث عن البحوث القريبة منه هو تركيزه على مناقشة علامات تأنيث المؤنث الحقيقي وصراحته في نفي أن تكون تلك العلامات للتأنيث.

۲. الدراسة

۲-۱. المباحث النظرية

۲-۱-۱. المذكر والمؤنث في العربية

لقد نصّت كتب النحو على أنّ **المذكّر**، مثل: حاتم، قيس، ولد، قمر، كتاب، لا يحتاج إلى علامة لفظية تُزاد على صيغته، لتدلّ على تذكيرها وتذكير صاحبها؛ لأنّ الذي يدلّ على تذكيرهما هو الشهرة وشيوع الاستعمال. **والمذكّر نوعان رئيسان:** حقيقي ومجازي؛ فالحقيقي هو ما كان له مؤنّث من جنسه، مثل: رجل، أسد، عنز، والمجازي هو ما لم يكن له مؤنّث من جنسه، مثل: كتاب، قلم، حجر، قمر، وغيرها. والمجازي نوعان؛ فقد يكون للمذكّر وجود خارجي، مثل المذكّرات المذكورة، أو يكون معنىً ذهنياً مجرّداً، مثل العدل والصبر والفرح واليأس والأمل. **والمؤنّث**، مثل: سنية، عزيزة، ليلى، لمياء، أرض، عُقاب، عقرب، يحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة (ملحوظة) تُزاد على صيغته، لتدلّ على تأنيثها وتأنيث صاحبها، وهي تاء التأنيث المتحركة، أو ألف التأنيث بنوعيها: المقصورة والممدودة، أو تكون ملحوظة وذلك بأسلوبين: الأول ظهورها عند التصغير، مثل أرض- أُريضة، أُذن- أُذَينة، عين- عُيينة... والثاني عود الضمير عليها، أو نعتها، أو الإشارة إليها، نحو: هذه عقرب سامةٌ قتلتها، أو هذه عقابٌ جارحةٌ تزق أفراخها. **والمؤنث نوعان رئيسان:** حقيقي ومجازي، وكلٌّ منهما ينقسم إلى لفظي ومعنوي.

فالحقيقي اللفظي هو ما كان له مذكّر من جنسه ولحقته إحدى علامات التأنيث، نحو: فاطمة، لبوة، عنزة. **والحقيقي المعنوي** هو ما كان له مذكّر من جنسه وخلا من علامات التأنيث، نحو: زينب، سعاد، إلهام. **والمجازي اللفظي** هو ما لم يكن له مذكّر من جنسه ولحقته إحدى علامات التأنيث، نحو: رسالة، دنيا، سماء. **والمجازي المعنوي** هو ما لم يكن له مذكّر من جنسه وخلا من علامات التأنيث، نحو: أرض، يد، كتف، عقرب، عقاب. وهناك نوع خامس هو **المؤّنث اللفظي** الذي هو مذكّر في مدلوله، نحو: حمزة، أُسامة، يحيى، زكريا أو زكرياء. كانت هذه خلاصة للمذكر والمؤنث في اللغة العربية لتكوين فكرة عامة حول الموضوع وقاعدة ننطلق منها للوصول إلى هدفنا في مناقشة بعض أحكامها (۱).

۲-۱-۲.علامات التأنيث

اختلف الباحثون قديماً في علامات التأنيث؛ فبينما اقتصر أكثر الباحثين؛ قدماء ومعاصرين، على ثلاث علامات، أوصلها أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري إلى خمس عشرة علامة، حيث قال في **باب تسمية علامات المؤنث وذكر ما يكون منها في الأسماء والأفعال والأدوات**: «اعلم أنّ للمؤنث خمسَ عشرةَ علامة: ثمان منها في الأسماء، وأربع في الأفعال، وثلاث في الأدوات. فأمّا اللاتي في الأسماء فالألف المقصورة الممالة إلى الياء، كقولك: ليلى وسلمى وسُعدى. والألف الممدودة، كقولك: حمراء وصفراء، والسرّاء والضرّاء. والتاء، كقولك: أُخْت وبِنْت» (ابن الأنباري، أبو بكر، ١٩٨١م، ج١: ١٧٦).

وقد قلّل إبراهيم السامرائي من أهمية الألف المقصورة باعتبارها علامة للتأنيث، حيث حددها بقوله: «غير أن الألف المقصورة للتأنيث لا تكون في الوصف إلا في مؤنث "أفعل" مفيدةً التفضيل نحو: أفضل وفُضلَى، وأعلَى وعليا، وأقصَى وقُصوى» (السامرائي، ١٩٨٨م: ٣٥).

ويعبر أبو البركات ابن الأنباري عن تاء التأنيث بهاء التأنيث. يقول: «والهاء كقولك: طلحة وحمزة، وقائمة وقاعدة، وهي تكون هاءاً في الوقف» (ابن الأنباري، أبو البركات، ١٩٧٠م، ج١: ١٧٧) (٢).

إنّ اعتبار الهاء علامة تأنيث في أمثلة لم ترد فيها، بل وردت فيها التاء، وتقييدها في الوقت نفسه بكونها هاءً عند الوقف عليها يُعَدّ تناقضا، إذ كان يمكنه أن يقول التاء الموقوف عليها هاءً.

ولإبراهيم أنيس في الوقف على التاء القصيرة المتطرفة أو التاء المربوطة وصيرورتها هاءً رأيٌ يختلف عمّا يراه النحاة فيقول: «وليست هذه الظاهرة في الحقيقة قلب صوت إلى آخر، بل هي حذف الآخِر من الكلمة؛ وما ظنّه القدماء «هاء» متطرفة هو في الواقع امتداد في التنفس حين الوقوف على صوت اللين الطويل، أو كما يسمى عند القدماء ألف المدّ. وهي نفس الظاهرة التي شاعت في الأسماء المؤنثة المفردة التي تنتهي بما يسمى بالتاء المربوطة، فليس يوقف عليها بالهاء كما ظن النحاة، بل يحذف آخرها، ويمتد التنفس بما قبلها من صوت لين قصير (الفتحة)، فيخيل للسامع أنها تنتهي بالهاء» (أنيس، ١٩٩٢م: ١٣٦).

ويطالعنا محمد الأنطاكي برأي آخر حول علامات التأنيث (التي يسميها علامات الجنس)، فيُعطي للعلامة بعداً آخر غير التأنيث. يقول: «كثيرا ما تكون علامة الجنس هي المميّز الوحيد الذي يملكه هذا الاسم، بحيث إذا سقطت هذه العلامة فقد الاسم معناه تماما، أو تحوّل إلى معنى آخر؛ انظر إلى الكلمات الآتية: (داهية – مصيبة – نازلة – نائبة...) تجدها كلّها تحمل علامة التأنيث، وتجدها كلّها بمعنى البلاء. حاول الآن أن تنزع علامة التأنيث من كلّ منها، وستجد أنّها فقدت معناها وتحوّلت إلى معنى آخر: فالداهي هو الرجل المتصف بالدهاء، والمصيب هو ضد المخطئ، والنازل ضد الصاعد، والنائب كل من ينوب عن غيره في أمر من الأمور» (الأنطاكي، ١٩٦٩م: ٢٧٤).

هذه النظرة المتقدمة إلى علامات التأنيث يمكننا تعميمها على بقية أنواع المؤنث (٣)؛ حقيقياً كان أو غير حقيقي، من قبيل نعجة، حنطة، عَبوة، حظوة، رمضاء، ليلى، حمزة، عِبرة وعَبرة، أسامة وقسورة (من أسماء الأسد)، وغيرها كثير. فبعد حذف علامة التأنيث منها يبقى من الكلمة ما يلي: نعج، حنط، عَبو، حظو، رمض، ليل، حمز، عِبر وعَبر، أسام وقسور، وهو يختلف عن أصله اختلافاً كبيراً.

ويتحدث أبو البركات عن علامات التأنيث التي تلحق الأدوات فيقول: «وأما اللاتي في الأدوات فالتاء كقولك: رُبَّتَ رجلٍ ضربتُ، وقمتُ ثُمّتَ قعدتُ» (ابن الأنباري، أبو البركات، ١٩٧٠م، ج١: ١٧٧).

ولا أدري ما الدليل على اعتبار هذه التاء علامة تأنيث وهي، في الاستعمال، تأتي مع المذكّر والمؤنّث على السواء؟ فقد اعتبروا رُبّتَ تأنيثاً لرُبّ، تقول: ربّتَ رجلٍ وربّتَ امرأةٍ، أما قول محقق الكتاب، في الهامش: "التاء لحقت (رُبّ) للإيذان بأنّ مجرورها مؤنّث" تعليقاً على بيت الشاهد: (ماويَّ ياربَّتَما غارةٍ // شعواءَ كاللذعةِ بالميسمِ)، فهو مردود بمثال المصنّف أعلاه (رُبَّتَ رجلٍ ضربتُ). أو أنّها تختصّ بالأفعال، كقوله: قمتُ ثُمّتَ قعدتُ، إذ لا فرق بين هذا القول وقولنا: قمتُ ثُمّ قعدتُ، ولا يشفع لها اختصاصها بالأفعال في حالة التأنيث (كما قال في هامش رقم (۲)، ص۱۷۸) فذاك أمر آخر. قال في اللسان: «وثُمَّ وثُمَّتَ وثُمَّتْ: كلّها حرف نسق... والعرب تزيد في ثُمّ تاءً» (ابن منظور، ۱۹۹۹م، ج۲: ۱۳۲). وقال في المعجم الوسيط: «(ثُمَّ): حرف عطف يدلّ على الترتيب مع التراخي في الزمن ... وتلحقه التاء فيقال ثُمَّتَ، ويوقف عليها بالتاء» (مجمع اللغة العربية، ۲۰۰٤م: ۱۰۱). فقد نصّ صاحب اللسان على زيادتها واعتبرها المعجم الوسيط ملحقة بثُمّ وما نصّ على تأنيثها.

ولم يحالف إبراهيم السامرائي التوفيق حينما اعتبر خلوّ بعض صفات المؤنث من علامات التأنيث دليلا على أنّ المذكر أصل والتأنيث بالعلامة طارئ عليه، وقد فاته أنّ تلك الصفة الخالية من علامات التأنيث هي صفة لمؤنث وليس لمذكر، ولا أدري ماذا سيقول حول صفات المذكر التي لحقتها علامات التأنيث وهي أكثر من أن تحصى. يقول: «وكنت قد قدمت في هذا البحث ما يومئ إلى قدم المذكر وسبقه، والمراد بالمذكر أن يعرى الاسم من العلامة، وكأنّ حاجة المعربين دفعتهم إلى بيان الفرق فلزمت العلامة لتقرّ للمؤنث حقيقته، فالتأنيث بالعلامة طارئ في العربية كما هي الحال في اللغات السامية كما سنرى. وعلى هذا نستطيع فهم كثير من أبنيتهم التي عريت عن العلامة، ومن ذلك ما جاء من نعوت المؤنث...» (السامرائي، ۱۹۸۸م: ۳۷). والمقصود بتلك النعوت التي خلت من العلامة نعوت المؤنث التي جاءت على وزن فاعل، كامرأة طالق وحائض، أو على وزن فعول كامرأة صبور أو على وزن فعيل كامرأة قتيل أو على وزن مفعال كامرأة معطار وغير ذلك.

وقد علّق محمد ضاري حمادي على تعريف الزمخشري للمذكر والمؤنث، أنّ المذكر ما خلا من علامات التأنيث الثلاث والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن (انظر: الزمخشري، ۲۰۰٤م: ۱۸۷)، حيث قال: «وهذا قول لا يؤخذ على إطلاقه؛ فقد بقيت العلامة رمزا شكليا في كثير من ألفاظ العربية لا أثر له في تحديد المؤنث وتشخيصه؛ فلا يكون غيابها دليلا على التذكير، ولا يكون وجودها دليلا على التأنيث. فالمؤنثات الحقيقية، مثلا، لا تحتاج إلى العلامة كي تُعرّف وتميّز، فلا يختلف اثنان في هذا ما دام المذكر الحقيقي المقابل لذلك المؤنث واضحا معروفا، نحو عنز ويقابلها المذكر تيس، وأتان ويقابلها المذكر حمار، وعناق ويقابلها المذكر جدي، ورخل ويقابلها المذكر حمل» (حمادي، أبريل ۱۹۸۲م: ۲۹۷). لكنه لم يذكر المؤنثات الحقيقية من الإنسان، وكأنه يستثنيها.

ويستطرد في موضع آخر من بحثه قائلاً: «ومن الحالات التي تُظهر شكلية العلامة وعدم مجيئها فاصلا بين المذكر والمؤنث لحوقها لأسماء كثيرة مشتركة بين المذكر والمؤنث؛ فالسخلة، والبهمة، والجداية، والعسبارة (ولد الضبع من الذئب) ... كلّها للمذكر والمؤنث على حد سواء» (المصدر نفسه: ۳۱۳).

ولإبراهيم السامرائي رأي جدير بالاهتمام مبنيّ على القوانين الصوتية للغة، حيث يؤكّد أنّ علامات التأنيث يتم حذفها لفظاً وإبقاء الفتحة التي قبلها. يقول: «وعلامات التأنيث في العربية كعلامة التأنيث في اللغات السامية تقضي أن يكون ما قبلها مفتوحاً. وإذ كانت الهاء لا تنطق إلّا إذا صارت تاءاً في درج الكلام، فإنّ العلامة التي تجمع بين العلامات الثلاث هي الفتح في آخر الاسم. وإذا علمنا أن الناس يتفاوتون في مطل الفتح في آخر الاسم أو في أوّله أو حشوه، فإننا

نستطيع أن نقول: إن الألف المقصورة تتولد من مطل الفتحة الأخيرة إلى قدر معين فتتولد الألف المقصورة، وحيث اكتسبت هذا القدر من المطل رُسمت ألفاً، وقد يذهب المعرب في المطل قدراً أطول مما كان في الألف المقصورة فيصار منها إلى الألف الممدودة، وليست الهمزة إلا صوتاً يؤتى به للوصول بالمطل إلى حد معين» (السامرائي، ١٩٨٨م: ٣٤- ٣٥).

إذا سلّمنا بأنّ علامة التأنيث الأولى في العربية، التاء القصيرة المتطرفة أو التاء المربوطة، في حالة الوقف عليها لا تصير هاءً، كما قال النحاة، بل يتم حذفها، كما قال إبراهيم أنيس، فإنّ رأي إبراهيم السامرائي هذا توغّل أكثر ليُزيل علامتي التأنيث الباقيتين؛ إذ إنّ الألف المقصورة والممدودة لا تعدوان أن تكونا مطلاً للفتحة في آخر الكلمة تختلف شدّته وليستا علامتي تأنيث.

أريد أنْ أَصِلَ من خلال هذا التمهيد إلى أنّ ما يدلّ على تأنيث المؤنثات المشتقة التي تحوّلت إلى أسماء ليس هو العلامة، بل الاصطلاح ولنأخذ مثالا على ذلك؛ فمرة أقول هذه امرأة كريمة، ومرة أقول جاءت كريمة من السوق، فهل هناك فرق بين الجملتين؟ طبعا الفرق واضح بينهما، فالأولى صفة للمرأة والثانية اسم لها، أي اصطلحنا على الثانية أن تكون دالاً على ذات مؤنثة (امرأة)، بينما الأولى دال على معنى مجرّد تلحقه التاء إن دلّ على مؤنث ولا تلحقه إن دلّ على مذكر. فكما أنّنا اصطلحنا على أنّ علامة التأنيث الأولى في العربية (التاء) في راوية ليست للتأنيث، فكذلك اصطلحنا على أنّ الذي دلّنا عل تأنيث كريمة ليس هو التاء، بل الاصطلاح، إذ ليس هناك فرق بين المؤنث المعنوي وغيره، بل المؤنثات متساوية من هذه الناحية.

٢-٢.المباحث التطبيقية

٢-٢-١. أصل التذكير والتأنيث

علل عصام نور الدين التذكير والتأنيث بقوله: «فالتذكير في اللغة... يفيد القوة والشجاعة والأنفة والإباء، بينما يفيد التأنيث السهولة واللين والإنبات... إنّ العربي أطلق الألفاظ المذكّرة على كلّ ذي قوّة وشجاعة وإقدام... بينما أطلق على الأنثى ما يعتقده سهلاً وليّناً وخَصِباً» (نور الدين، ١٩٨٨م: ١٤٨).

وهذا الرأي يرفضه واقع اللغة؛ لأنّه أوّلا غير منطقي في الوضع، فلماذا نسمّي هذا الشيء كرسياً وذاك جداراً وهذا بيتا وتلك بقرة ولا نخلط بين المسمّيات؟ وثانياً لأنّ المؤنث اللفظي مذكر في الواقع، وثالثاً لأنّ المؤنث المجازي لا يخضع لهذا التفسير؛ فالشمس مؤنثة وهي أكبر جرم سماوي، والقمر جرم سماويّ صغير مذكّر تابع للأرض المؤنثة التي تفوق حجمه بستة أضعاف. والملاحظ على اللغات التي تفتقر إلى صيغة الخصوص (المذكّر والمؤنث) أو تستخدمها بشكل محدود أنها تفتقر إلى صيغة المثنى كذلك.

ولم يحالف العيسى الصواب في حكمها: «فما اقترب في شكله، أو صفته، أو وجدت قرينة تربطه بالأنثى الطبيعية اعتبروه مؤنثاً»، رغم أنها أصابت في نسبتها التأنيث المجازي إلى «تصورات الشعوب». وقد غالطت عندما أطلقت الكلام على عواهنه وجاءت بشواهد قرآنية. قالت: «فإن الأمم اختلفت في التأنيث المجازي، فنجد ألفاظاً يجوز فيها التأنيث والتذكير في آن، مثل الريح. قال تعالى: (ولِسليمان الريحَ عاصفةً) (الأنبياء: ٨١). وقال تعالى: (رِيحٌ عاصفٌ) (يونس: ٢٢)» (العيسى، يونيو ٢٠١٣م: ٥٦). فهل الشواهد القرآنية شواهد على الأمم الأخرى؟

كما أنّ ابتهال البار لم تفلح في نسبة **التصنيف الجنسي** في اللغة العربية وانقسام الكلمات إلى مذكر ومؤنث إلى الإنسان العربي وطبيعة حياته وتقاليده، حيث قالت في مقارنتها بين العربية والإنجليزية في هذا المجال: «... دقة التقسيم والتصنيف في العربية، إذ لا نجد ما يسمّى بالجنس المحايد كما هو الحال في الإنجليزية، كما لا توجد مفردات يستوي فيها التذكير والتأنيث إلا بعض الأوزان المحدودة والمحصورة في صيغ معدودة، ولعل ذلك يكشف عن أهمية **التصنيف الجنسي** لدى العربي الذي **تحتّم عليه حياته الاجتماعية وموروثاته الفكرية وعاداته وتقاليده القبلية** أن يحدّد بدقّة جنس كل مفردة وكلمة، بل حتى كل عضو من أعضاء جسده» (البار، ۲۰۱٤م، منتدى مجمع اللغة العربية).

أقول: ولو سلّمنا بذلك لما اختلفت العرب في تذكير كلمات وتأنيث أخرى، فاللغة، بشكل عام، غير خاضعة لقوانين المنطق في الوضع، فإذا سأل أحدهم: أيّ تسمية أصحّ، قول العربي كرسي، أو قول الفارسي صندلي، أو قول الإنجليزي chair ، فما عسانا نجيبه؟ لو كانت المسألة تتعلق بالمنطق لتساوت اللغات في نظرتها كما تساوت البديهيات. المسألة لا تتعلق بالإنسان، فليس العرب أفضل من سواهم. قال رسول الله (ص): (إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ودينكم واحد، ونبيكم واحد، ولا فضل لعربي على عجمي، ولا عجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى) (الري شهري، ۲۰۰۱م، ج٤: ۳٦۲۹- نقلاً عن: كنز العمال: ٥٦٥٥).

المسألة تتعلق باللغة نفسها. قال تعالى: (وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ) (الروم: ۲۲). نعم، هكذا شاء الله تعالى للألسنة أن تختلف وتختلف بذلك خصائصها؛ فكما أنّ البشر اختلفوا من حيث القابليات فسما من بينهم أفراد فصاروا أنبياء، وسما من بين الأنبياء أفراد فكانوا مرسلين، وسما من بين المرسلين محمد بن عبد الله صلّى الله عليه وآله فكان سيد المرسلين وخاتمهم وكذلك دينه؛ كذلك انفردت لغات فسمت على غيرها من اللغات بما توفّر فيها من خصائص وميزات، وكانت اللغة العربية من بين تلك اللغات السامية، ثم استطاعت أن تبزّ أخواتها وجميع اللغات وتتفوّق عليها كي تكون وعاء مناسباً لمعجزة الباري تعالى الخالدة، القرآن العظيم، وليقوم القرآن بحفظها وتقويتها وتوسيعها، حيث انبهر العرب بكلمات القرآن وآياته ولم يقدر أحد منهم على مجاراتها أو الإتيان بمثلها، فلم يملكوا سوى الاعتراف بضعفهم أمامها والإذعان بتسليمهم في مقابلها. وليس من باب الصدفة أن يكون القرآن مصدر علوم اللغة العربية، فضلاً عن العلوم الدينية. فهل من بين الكتب السماوية قبل القرآن كتاب أثّر في اللغة التي نزل بها كما فعل القرآن الكريم في اللغة العربية؟ لقد صارت اللغة العربية خالدة بخلود القرآن الكريم الذي شرّفها.

۲-۲-۲. الواقع اللغوي

إنّنا لو استقرأنا المذكّر والمؤنّث الحقيقيين في العربية لوجدنا أنّ الذي يدلّ على تذكير كلمة أو تأنيثها ليس العلامة، بل هو الوضع ولا غير، حيث انتقت اللغة كلمات فجعلتها مذكّرة وانتقت أخرى فجعلتها مؤنّثة، وهذا يصدق على الحقيقي والمجازي على اعتبار القياسي تابعاً لهما. فإذا كان المذكّر بسبب الشهرة وشيوع الاستعمال لا يحتاج إلى علامة لفظية تُزاد على صيغته لتدلّ على تذكيرها وتذكير صاحبها فلماذا نرى تاء التأنيث إذن في أسماء خاصة بالذكور؟ فالشائع أنّ حمزة وعروة وعُيينة وما شابهها هي أعلام لمذكّرات، رغم وجود علامة التأنيث فيها، ورغم أننا نعتبرها مؤنثات لفظية. وفي المقابل، إذا كان المؤنّث يحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة تُزاد على صيغته، لتدلّ على تأنيثها

وتأنيث صاحبها، وهي تاء التأنيث المتحركة، أو ألف التأنيث بنوعيها: المقصورة والممدودة، فلماذا استثنينا المؤنث المعنوي، مثل: زينب، وسعاد، وإلهام، وصباح وأمثالها من ذلك القانون، وأضفنا قيداً بديلاً يقول: تكون علامة التأنيث ملحوظة وذلك بأسلوبين: الأول ظهورها عند التصغير والثاني عود الضمير عليها، أو نعتها، أو الإشارة إليها (حسن، ١٩٧٦م، ج٤: ٥٨٥)؟ من أين نعرف أنّ كلمة عُيينة هي اسم لمذكّر رغم كونها تصغيراً لكلمة عين المؤنثة، أو أنّ مدلول كلمة أسماء هو مذكّر (أسماء بن خارجة) أو مؤنّث (أسماء بنت عُمَيس)؟ لماذا نكتفي بالشيوع في تعليل تذكير المذكّر ونلجأ للعلامات في تعليل تأنيث المؤنّث؟ فلماذا يقتصر الشيوع على المذكّر دون المؤنّث؟ فهل احتاجت كلمات، من قبيل: «زينب، وإلهام، وسعاد، وأتان وفرس»، وغيرها من المؤنثات الحقيقية المعنوية إلى علامات تميّزها عن المذكّر؟

لو أنّ النحاة واللغويين ممن عمل على هذه المسألة قاموا باستقراء الظواهر اللغوية ووصفها دون تقنينها ثمّ ركّزوا اهتمامهم على ما يقبل القياس منها ولم يقوموا بخلط الأوراق فيها لوصلت لنا مادة لغوية عالية الجودة والتصنيف قليلة الاستثناءات والشواذ.

لقد كانت للمبرِّد نظرة ثاقبة في هذه المسألة، حيث اعتبر الصيغة اللغوية مجزية للتفريق بين المذكر والمؤنث، لكنه لم يصرّح بالاستغناء عن علامة التأنيث في المؤنث الحقيقي. يقول، بعد ذكره علامات التأنيث: «فأما ما كان من غير الفعل(٤) فجائز أن يكون مؤنثه من غير لفظ مذكّره، وذلك قولك: "أتان" و"حمار"، و"جَدْي" و"عَنَاق"، و"رَخِل"، وهي الأنثى من أولاد الضأن، و"حَمَل". فقد صار هذا المؤنث، بمخالفته المذكّر، معروفاً يُغني عن العلامة» (المبرِّد، ١٩٧٠م: ٨٤).

وقد فرّق محمود إسماعيل عمّـار بين المذكّر والمؤنّث بواحدة من ثلاث طرق: الوضع أو التحوير أو العلامة. قال: «والتأنيث في اللغة العربية، إما بالوضع: كزينب وسعاد، وسماء وناقة وهذه ونحوها، وإما بالتحوير، كقولنا: زيد يكتب، وهند تكتب، وإما بإضافة علامة تنقل الفعل أو الاسم من التذكير إلى التأنيث، كقولنا: أكبر وكبرى، وأحمر وحمراء، ومسافر ومسافرة، وجاء الطالب وجاءت الطالبة، وهذا مجتهد وتلك مجتهدة» (عمّـار، ٢٠٠١م: ١٠٦). فقد ذكر المؤنث الحقيقي المعنوي لخلوه من علامات التأنيث والمؤنث المجازي ولم يذكر المؤنث الحقيقي اللفظي، فلم يتعرّض له بصراحة ولم ينفِ العلامات التي اعتبرها النحاة علامات لتأنيث تلك الأسماء كما فعلنا في هذا البحث.

ونحن، إذ نتّفق معه حول الوضع بالنسبة للمؤّنث الحقيقي والمجازي، رغم أنّه لم يكن متكاملاً، لأن بحثه لم يسر في هذا الاتجاه، لا نتفق معه حول كون صيغة «تكتب» محوّرة عن صيغة «يكتب»، إذ إنّ أصل الفعل هو «كتب» مجرّداً عن أية دلالة، وهذه صيغة عامة، يستوي فيها المذكر والمؤنث، فإذا أردناها للمذكر المفرد مقترناً بالزمن الماضي قلنا: «كَتَبَ»، أي استفدنا من الصيغة العامة؛ وإذا أردناها للمؤنث المفرد مقترناً بالزمن الماضي قلنا: «كتبتْ»، أي بإضافة تاء إلى آخر الصيغة العامة؛ وإذا أردناها للمذكر المفرد مقترناً بالزمن الحاضر قلنا: «يكتب»، أي بإضافة ياء إلى أول الصيغة العامة؛ وإذا أردناها للمؤنث المفرد مقترناً بالزمن الحاضر قلنا: «تكتب»، أي بإضافة تاء إلى أوّل الصيغة العامة. وهناك علامات أخرى تُضاف للصيغة العامة لأغراض أخرى مختلفة. فهل قمنا بالتحوير هنا؟ واللطيف هنا أنّ محمود إسماعيل عمّـار يعتبر «هند تكتب» تحويراً لـ «زيد يكتب»، بينما يعتبر تأنيث «أكبر وكبرى، وأحمر وحمراء» قد تمّ بإضافة علامة نقلت الاسم من التذكير إلى التأنيث، ولو كان هذا الكلام صحيحاً لقلنا: أكبر

وأكبرى وأحمر وأحمراء، ولو أنّه اعتبر هذا الأمر تحويراً، إذ نقلنا الصفتين من أفعل إلى فُعلى وفَعلاء، لكان دقيقاً في كلامه.

إنّ اعتبار علامة التأنيث ملحوظة يعود بنا إلى الوضع أو التواضع في اللغة، فلماذا لم نعتبر الألف المقصورة أو الممدودة في (موسى وزكريا، أو زكرياء، وعادياء(٥)) علامة تأنيث، بينما اعتبرناها كذلك في (سلمى ودنيا، وليلى وعذراء)؟

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى سؤال مهم يُطرح في هذا المجال، وهو: هل علامات التأنيث التي لحقت المؤنث هي من أصل الكلمة أو هي مزيدة عليها فإذا حُذفت تحولت الكلمة إلى مذكر حسب قانون أنّ المذكر أصل والتأنيث يخرج من التذكير؟

لقد رأينا في ما سبق أنّ النحاة اعتبروا علامات التأنيث زائدة تُزاد على المذكر فقالوا إنّ المؤنث «يحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة (ملحوظة) تُزاد على صيغته، لتدلّ على تأنيثها وتأنيث صاحبها، وهي تاء التأنيث المتحركة، أو ألف التأنيث بنوعيها: المقصورة والممدودة». ويعني ذلك أنّ الكلمة ستتحوّل إلى مذكّر لو تمّ حذف علامة التأنيث. لكنّ هذا الأمر لا يصدق على المؤنث الحقيقي، حيث تكون علامة التأنيث من أصل الكلمة. فإننا ما وجدنا من الرجال العرب من تسمّى باسم (فاطم) و(ليل) و(لمي)، بعد حذف علامة التأنيث من مؤنثاتها: فاطمة، ليلى، لمياء.

قال ابن يعيش، في ردّه على الزمخشري عندما اعتبر الياء في (هذي) علامة على التأنيث: «فأما الياء في (هذي) فليست علامة على التأنيث كما ظنّ، وإنما هي عين الكلمة **والتأنيث مستفاد من نفس الصيغة»** (ابن يعيش، ۲۰۰۱م، ج۳: ۳٥٦). وهذا الذي ذكره ابن يعيش يجب أن يكون قانوناً لغوياً؛ *أنّه إذا كان الحرف من أصل الكلمة فإنّه لا يمكن اعتباره علامة على التأنيث، أو إذا كان التأنيث مستفاداً من الصيغة فلا تحتاج الكلمة إلى علامة لتدلّ على تأنيثها.*

فحذف التاء في الترخيم لا يحوّل الاسم المرخّم إلى مذكر، حيث لا يؤثر وجود التاء وعدمها على كون الكلمة مؤنثة كما هي الحال في المؤنث المعنوي؛ إذ إنّ تواضع العرب على اعتبار كلمة مؤنثة كافٍ لاعتبارها مؤنثة ولا تحتاج إلى علامة؛ إذ «لا يدخل تأنيث على تأنيث» (حمادي، أبريل ۱۹۸۲م: ۳۰۸).

يؤيّد ما ذهبنا إليه ما نصّ عليه ابن التستري، وهو عدم وجود قاعدة مطّردة في التأنيث والتذكير، إذ يذكر استثناءات لما ذكره النحويون من القواعد للمذكر أو المؤنث على السواء. يقول: «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث عل قياس مطّرد، ولا لهما باب يحصرهما، كما يدّعي بعض الناس، لأنهم قالوا: إنّ علامات المؤنث ثلاث: الهاء في قائمة وراكبة، والألف الممدودة في حمراء وخنفساء، والألف المقصورة في حُبلى وسكرى». ويستطرد: «وهذه العلامات بعينها موجودة في المذكر؛ أمّا الهاء ففي مثل قولك: رجلٌ باقعةٌ ونسّابةٌ وعلاّمةٌ وربعةٌ، وراويةٌ للشعر، وصَرورَةٌ للذي لم يحجّ، وفَروقَةٌ للجبان، وتِلْعابةٌ، وضُحَكَةٌ وهُمزةٌ ولُمزة... وأمّا الألف الممدودة، مثل: رجلٌ عَياياء، وطَباقاء، وبُسرٌ قَريثاء... وبَراكاء للشديد القتال، ورجلٌ ذو بَزْلاء إذا كان جيد الرأي. وأما الألف المقصورة ففي مثل: رجلٌ خُنثى، وزِبَعْرى للسيّئ الخلق، وجملٌ قَبَعْثَرى إذا كان ضخماً شديداً». ويقول في الصفحة التالية: «ووصفوا أنّ المذكّر هو الذي ليس فيه شيء من هذه العلامات، مثل زيد وسعد. وقد يوجد على هذه الصورة كثير من المؤنث مثل هند ودعد، وأتان ورَخِل وعَنْز، وكَتِف ويد ورِجْل وساق وعَناق» (انظر: ابن التستري الكاتب، ۱۹۸۳م: ٤٧- ٤٩). ويصل إلى هذه النتيجة، وهي أنّه: «ليس يجب الاشتغال بطلب علامة تميّز المؤنث من المذكر إذا كانا غير منقاسين، وإنما يُعمل فيهما على الرواية، ويُرجع في ما يجريان عليه إلى الحكاية» (المصدر نفسه: ٥٦).

وبعد حديث طويل عن علامات التأنيث وعدم اطرادها، قال حمادي: «على أنّ ألفاظاً كثيرة لا تتطلب شيئاً من هذا الجهد أو المتابعة، وهي ألفاظ المؤنث الحقيقي من الإنسان والحيوان، حيث المذكر بيِّن والمؤنث بيِّن وليس هناك ما يدعو إلى إحضار النصوص أو تقديم البراهين» (حمادي، أبريل ١٩٨٢م: ٣١٦).

وهناك من الباحثين المعاصرين من فرّق بين المؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي بكون تأنيث الأول طبيعيا وتأنيث الثاني وضعيا اصطلاحيا. قال عُمَر بوبثار: «وعليه فهناك ما يستحق التّذكير والتّأنيث «بالطبع» وهو الإنسان والحيوان، وهو: الحقيقي، لاشتماله على عضو التّذكير أو التّأنيث، وهناك ما يستحق التّذكير والتّأنيث «بالوضع» والاصطلاح، ويكون في غير الإنسان والحيوان، كالجمادات والمعاني وغيرها» (بوبثار، مارس ٢٠١٢م: ٢٣).

إنّ الذي يهمنا، هنا، هو تصرّف اللغة مع تلك المؤنثات ونظرتها لها، بغضّ النظر عن كونها حقيقية أو مجازية. فلو كان هذا القانون الذي وضعه السيد عُمَر بوبثار صحيحا لما كانت هناك استثناءات من ناحية الدال، أي اللفظ، ولا من ناحية المدلول، أي المعنى. فالمؤنث المعنوي مذكر لفظا والمؤنث اللفظي مذكر دلالة. ولو كان هذا القانون صحيحا، على إطلاقه، لما كانت لدينا حيوانات لم تفرق اللغة بين مذكراتها ومؤنثاتها، رغم أنها **مما يستحق التّذكير والتّأنيث «بالطبع»**، كابن عرس وابن آوى والحمامة والجرادة وابن اللبون والحبارى وغيرها.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أنّ المؤنث قد تمّ إيجاده عن طريق الوضع اللغوي كالمذكّر، ثم استثنى بأنّ العربية قد تلجأ إلى العلامات. قال: «إنّ هذا البحث، وقد سار هذا الشوط، ينتهي إلى أنّ العربية سلكت في إيجاد التذكير والتأنيث المسالك المناسبة لطبيعة الوضع اللغوي. فقد خصّت المذكر بألفاظ موضوعة وضعاً، كما يُبدَع أي لفظ آخر إبداعاً لإطلاقه على أحد المسمّيات، ثم خصّت المؤنث بلفظ خاص به لا علاقة له بلفظ المذكر، بل أطلقته بطريقة الوضع اللغوي أيضاً. فإن لم تستخدم هذا الأسلوب، لجأت إلى أسلوب آخر يقوم على الاعتماد على اللفظ المذكر في صنع اللفظ المؤنث، وذلك بإلحاق علامة التأنيث باللفظ المذكر، وهو شائع في الصفات، قليل نادر في الأسماء» (حمادي، أبريل ١٩٨٢م: ٣٢٨).

وهكذا نرى أنّ حمادي قد قدّم لنا نظرة شاملة للتذكير والتأنيث في العربية، لكنها غير دقيقة؛ إذ لجأ إلى الاستثناء، وقسّم المؤنث إلى نوعين: بالوضع، مثل أتان، وبالعلامة مثل ناقة، وكان المفروض به أن يفصل المؤنث الحقيقي الذي يعتمد على الوضع فحسب عن غيره المتذبذب بين الوضع والعلامة.

قال جلال الدين السيوطي في باب (ذكر الأسماء التي تقع على الذكر والأنثى وفيها علم التأنيث): «قال ابن قتيبة: من ذلك السخلة وهي ولد الغنم ساعة يوضع، والبَهْمة، والجِداية وهو الرشأ، والعسبارة ولد الضَّبُع من الذئب، والحية؛ تقول العرب حية ذكر، والشاة أيضاً، والثور من الوحش، والبطة، وحمامة، ونعامة؛ تقول: هذه نعامة ذكر. قال: وكلّ هذا يُجمَع بطرح الهاء، إلاّ حيّة فإنّه لا يُقال في جمعها حيّ. انتهى. وقال في الصحاح: دجاجة، للذكر والأنثى، لأن الهاء إنما دخلته على أنه واحد من جنس، مثل: حمامة وبطة. قال: وكذلك القبَجَة للذكر والأنثى من الحجل، والنحلة، والدرّاجة، والجرادة، والبومة، والحبارى، والبقرة؛ كلها تقع على الذكر والأنثى» (السيوطي، ١٩٨٦م، ج٢: ٢٢٣).

والملاحظ على الأسماء المذكورة أمران: الأول أنها موضوعة للذكر والأنثى، أي يستويان فيها رغم وجود التاء أو الهاء في آخرها، والثاني أنها تنتمي لأسماء الجنس الجمعية، والدليل على ذلك قوله: «وكلّ هذا يُجمَع بطرح الهاء، إلاّ حيّة فإنّه لا يُقال في جمعها حيّ». نعم، تُجمع الحية على حيّات، إذ ليست من أسماء الجنس الجمعية كالجرادة

والبقرة والنحلة، فجمعها، على التوالي: جراد وبقر ونحل. وهناك من اعتبر هذا الجمع ذكراً للأنثى، فقال: «ويقولون: رأيتُ جراداً على جرادة وحماماً على حمامة، يريدون ذكراً على أنثى» (الفرّاء، ۱۹۸۹م: ٦۱). والواقع أنّ اعتبارها للجمع بتجريدها من الهاء أو التاء أمر مسلّم به، لكنّ اعتبارها مفرداً مذكّرا يتناقض مع اعتبارها جمعاً، إذ يجب أن نبحث لها عن جمع، وبذلك نخرجها من دائرة اسم الجنس الجمعي، بل قد نضطرّ لإزالة باب الجنس الجمعي من النحو.

إنّ مسألة التذكير والتأنيث في العربية، في كثير من الكلمات، هي مسألة اعتبارية أو جدلية لا تتعدى أن تكون أسلوباً من الأساليب اللغوية لا أكثر ولا تخفي تحتها قيماً معنوية أو دلالية أو فكرية. فجمع التكسير، عادة، تتم معاملته معاملة المفرد المؤنث رغم أنّ مفرده مذكّر. كما أنّ صفة (فعيل) تستخدم للمذكّر والمؤنث على السواء، وكذا (فعول)، وغير ذلك من الأوزان التي ستأتي في محلها.

ومن الدراسات الحديثة دراسة بعنوان **ظاهرة التذكير والتأنيث بين المنطق العقلي وواقع اللغة** لفرهاد عزيز محيي الدين، قال فيها: «تعدّ ظاهرة التذكير والتأنيث من أولى الظواهر التي لا تسير وفق منطق عقلي في تصنيف الألفاظ، بل إن الواقع اللغوي يكشف أن لهذه الظاهرة منطقا خاصا لا يمكن إخضاعه للمنطق العقلي بأي شكل من الأشكال»(٦) (محيي الدين، ۲۰۰۸م: ۸۹).

فقد حاول محيي الدين تركيز اهتمامه على دعم فكرته لإثبات أنّ المنطق الذي تسير عليه اللغة العربية في مسألة التذكير والتأنيث ليس منطقا عقليا وحاول أن يرصد لفكرته هذه كثيرا من الشواهد التي تبين هفوات اللغويين في محاولاتهم تفسير الظواهر اللغوية حسب قوانينهم التي وضعوها للمسألة. وهذا جهد يُشكر عليه، لكن الملاحظ أنّه لم يتكل على بنات أفكاره في دعم فكرته تلك، بل كانت جميع الأفكار التي طرحها والاعتراضات التي قام بها منقولة عن الآخرين، ومع ذلك كانت تفوته بعض الأمور أحياناً، من ذلك اعتراضه على شاهد حول حذف تاء التأنيث من الفعل الذي فاعله ضمير يعود على مؤنث، حيث قال: «ومن تلك الأمثلة التي تتجلى فيها عدم معرفه النحاة بواقع هذه الظاهرة ما ذكروه في قول الشاعر: (فلا مزنةٌ ودقت وَدْقَها // ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها) يبدو أن خروج هذا الشاهد عن قاعدة اللغويين أدّى بهم إلى اللجوء إلى ساحة الضرورات لتأويل مثل هذه الأمثلة. والحقيقة أنه {ينقل عن كتاب اللهجات العربية في التراث لأحمد علم الدين الجندي قوله:} «لا ضرورة في مثل هذا، لأنّ الشاعر باستطاعته أن يقول ولا أرضَ ابقلتِ ابقالها، بحذف الهمزتين ولا ينكسر البيت، فدل هذا على أنّ الصيغة في الشاهد لا ضرورة فيها وإنّما حذفت التاء من الفاعل لأنّ تأنيث الأرض ليس بحقيقي". وقد أدرك ابن كيسان (ت ۲۹۹هـ) أن ذلك "ليس بضرورة لتمكنه من أن يكون أبقلتِ ابقالها بالنقل" أي بنقل الهمزة إلى ما قبلها وإسقاطها. لذلك فما الذي يضطر بالشاعر إلى الخروج عن الأسلوب الصحيح إن لم يحقق له قيمة دلالية؟ ما لم يكن ذلك ظلاً لاستعمالات لهجية خاصة» (المصدر نفسه، ص۸۹- ۱۰٦).

وترد على هذا الكلام ملاحظات، منها أنّ تعليق الجندي على البيت لم يكن دقيقاً؛ إذ إنّ إسقاط الهمزتين وإبقاء التاء يخلّ بالوزن أو يكسر البيت، على حدّ تعبيره. ومنها تفسيره لقول ابن كيسان لم يكن دقيقا؛ إذ إننا لا ننقل الهمزة، بل ننقل حركتها للتاء بعد تسهيلها فيلتقي ساكنان؛ التاء والباء.

وهذا الشاهد هو من شواهد شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك وقد أشار محقق الكتاب محمد محيي الدين عبد الحميد إلى هذه المسألة في هامش الكتاب، حيث قال، بعد أن أورد الشاهد: «ويروى *ولا أرضَ أبقلتِ ابقالَها* بنقل

حركة الهمزة من **إبقالها** إلى التاء في **أبقلت** وحينئذٍ لا شاهد فيه». ثم استطرد قائلا: «ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس: (فإمّا تَرَيْني وَلي لِمّةٌ // فإنّ الحوادثَ أودى بها)، ومحل الاستشهاد قوله **أودى بها**، حيث لم يُلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله أودى مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة وقد عرفت أن الفعل إذا أُسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه سواء أ كان مرجعه حقيقي التأنيث أم كان مرجع الضمير مجازي التأنيث، وترك التاء حينئذٍ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى على الرواية المشهورة حذف علامة التأنيث من الفعل» (ابن عقيل، ١٣٨٤ش، ج٢: ٤٨٠- ٤٨١).

فمحيي الدين، بدلا من أن يبحث عن الحل المناسب لمعالجة هذه المشكلة، نراه يكتفي بالإشارة إلى سلبيات هذه المسألة ليخلص بالنتيجة إلى القول: «صفوة القول أنّ هذه الظاهرة لا تسير وفق منطق عقلي مطّرد في جميع اللغات التي تحاول تصنيف الألفاظ على وفق هذه الظاهرة من حيث الجنس؛ لأنّ هذه الظاهرة بنيت على فكرة ضيقة في تصنيف موجودات الكون، وهي الذكر والأنثى، ومن ثم عمّمت هذه الفكرة لتشمل ألفاظ اللغة جميعا لذا ظهر ما يسمى بالمذكر والمؤنث المجازيين» (محيي الدين، ٢٠٠٨م: ٨٩).

وهكذا نراه يستنتج بعد جهد جهيد أنّ ظاهرة التذكير والتأنيث في العربية التي تُعدّ مظهراً من مظاهر تكامل العربية ودقتها الفائقة هي «فكرة ضيقة».

إنّ عجزنا عن تفسير الظواهر اللغوية لا يعني بأي حال من الأحوال قصوراً في اللغة، بل هو قصور في فهمنا لتلك الظواهر وعجز فينا يجب أن نعترف به لا أن نلقي باللوم على اللغة التي شرّفها الله تعالى من بين لغات العالم لتكون وعاءاً لمعجزته الخالدة القرآن الكريم، فالعربية باقية ما بقي القرآن والإسلام.

والواقع أنّ المطلوب منا نحن أن نوسّع من نظرتنا مبتعدين عن النظرة الضيقة؛ فليس النحاة، مهما سمت منزلتهم، من يمثّلون العربية، ولا تفسيراتهم للظواهر اللغوية هي نهاية المطاف في دراسة العربية، فلا أحد يستطيع أن يدّعي أنه بلغ الغاية في فهم جميع بواطن اللغة وظواهرها؛ نعم، فلم نؤتَ من العلم إلاّ قليلاً، ومن ظنّ أنه علِم فقد جهِل. فلماذا نعتبر اختلاف القبائل في تذكير الألفاظ وتأنيثها؛ إذ نرى ما تؤنثه قبيلة تُذكّره أخرى، لماذا نعتبر ذلك تناقضاً ولا نعتبره دليلا على سعة العربية وتكاملها وقدرتها على استيعاب المتضادات والمتناقضات الظاهرية لتوفّق بينها في نظام وانسجام؟ ألا نقتدي بعلماء العربية الذين حاولوا جمع ما تناثر من مفرداتها في معاجم وكتب فاعتبروا جميع لهجاتها لغات، أي فروعاً لها لا تفضل إحداها أخواتها إلاّ نسبياً أو ذوقياً كما يُفهم من كلام ابن جني، حيث قال في **باب اختلاف اللغات وكلها حجة:** «اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك منها؛ لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنساً بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا» (ابن جني، ١٩٥٢م، ج٢: ١٠).

لنسأل أنفسنا عن كيفية تعامل الإسلام، والرسول (ص) بالذات مع القراءات المختلفة للقرآن الكريم، فهل أجبرهم على قراءة واحدة أم أجاز لهم أن يقرؤوا حسب لهجاتهم؟ ألا ترى معي أنّ انعكاس هذه الظاهرة في القرآن الكريم هو

استجابة جميلة وفي محلها للواقع اللغوي؟ هل يتجرّأ أحد على القول إنّ مجيء بعض الكلمات في القرآن الكريم، مذكّرة حيناً ومؤنثة حيناً آخر، هو تناقض. كلّا وألف كلا، فهذه نظرة ضيقة، ويجب علينا أن نوسّع نظرتنا للظواهر اللغوية اقتداءاً بالقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل لا من بين يديه ولا من خلفه.

وأحبّ هنا أن أشير إلى مسألة أخرى اعتبرها محيي الدين من المسائل التي أثرت سلبا على العربية، مشيرا إلى ذلك بشكل غير مباشر بقوله: «فما الذي يضطر بالشاعر إلى الخروج عن الأسلوب الصحيح إن لم يحقق له قيمة دلالية؟ ما لم يكن ذلك ظلا لاستعمالات لهجية خاصة» (محيي الدين، ۲۰۰۸م: ۸۹)، فأقول: لولا تلك الجهود التي بذلها علماء العربية الذين قاموا بجمع ما تناثر من مفرداتها في معاجم وكتب لما عرفنا أنّ للسيف ۳۰۰ اسم وللأسد ۵۰۰ اسم في العربية، سمّها أنت مترادفات. من أين جاء هذا الغناء المعجمي لولا تلك اللهجات المتعددة التي أغنت العربية على مرّ التاريخ إلى يومنا هذا؟ ولأضرب لك مثالا على ذلك كي تتضح الصورة لديك. لدينا في اللهجة العراقية ثلاث كلمات تدلّ جميعها على الغسل، هي: غَسَلَ، شَطَفَ، مَاصَ. وهي كلمات فصيحة تشاهدها في المعاجم القديمة والحديثة، وهي، أفعال ثلاثية مجردة كما ترى. وصحيح أنها تدل على الغسل، لكنّ الشطف يعني الغسل بالماء فقط، فيما يعني المَوْص الغسل السريع. لكننا لو رجعنا للمعجم الوسيط، مثلا، لوجدنا معناها غسل، دون أي إشارة لمعانيها المستخدمة في اللهجة العراقية، فهلاّ جاءت الفصحى إلى اللهجة لتتزوّد منها.

نتيجة البحث

تناولنا في هذا البحث مسألة التأنيث في اللغة العربية وما أحاط بها من ملابسات. وارتأينا أن تتوحّد النظرة إلى المذكر والمؤنث الحقيقيين، فيكون الوضع هو الذي يفرّق بينهما، ويكون الشيوع هو العلامة الدالة عليهما على السواء فلا يحتاجان إلى أي علامة أخرى. أمّا الحروف التي عدّها النحاة علامات للتأنيث في نحو: فاطمة، ليلى، إسراء، فهي، في الواقع، من أصل الكلمة وليست زائدة عليها. كما أننا لو أخذنا تلك القاعدة الحديدية التي أخذها النحاة واللغويون عن سيبويه، ومفادها أنّ المذكّر أصل والمؤنث فرع عليه، وأردنا تطبيقها على المذكر والمؤنث الحقيقيين لما صحّت ولظهرت لدينا أمور تنسف تلك القاعدة نسفاً. وحتى لو أخرجنا المؤنث المعنوي، رغم أنّه يحتل مساحة كبيرة من المؤنثات الحقيقية(۷)، فإنّ ما يبقى من المؤنث لا يحسن القياس على أغلبه، حيث هناك أسماء تنتهي بالتاء أو الهاء ولا مذكر لها من لفظها، من مثل: فاطمة، آسية، بثينة، سارة، بركة، رقية، مارية، أميمة. ولك أن تتخيل الأمر لو أننا أضفنا الأسماء التي تنتهي بالألف بنوعيها: المقصورة والممدودة. فمن أين جاءت تلك القاعدة؟ أما المؤنثات المجازية فيقتصر الأمر فيها على السماع، إذ لا يوجد قانون يحكمها أو ضابطة تضبطها.

ويبقى القسم الأخير من المؤنثات، وهو المؤنثات القياسية التي تضبطها أوزان خاصة بها، وأكثر ما نراها في الصفات، حيث حرصت اللغة العربية على تقسيم تلك الأوزان بين المذكر والمؤنث بشكل عادل استناداً لطبيعتها اللغوية؛ فقد نرى أوزاناً خاصة بالمؤنث دون علامة تأنيث، وأخرى خاصة بالمذكر تلحقها علامة.

وفي نهاية المطاف، وبعد هذا الاستعراض السريع للمذكر والمؤنث في العربية، نصل إلى هذه النتيجة، وهي أنّ علامات التأنيث في الأسماء لا تلحق المؤنث الحقيقي اللفظي، ولا تلحق سوى المؤنثات القياسية، وأنّ المذكر والمؤنث في اللغة العربية يجسّدان طبيعة اللغة العربية أفضل تجسيد؛ فكما أنّ اللغة العربية لا تخضع لقوانين المنطق والفلسفة، كذلك المذكر والمؤنث لا ينتظمان في قوانين حديدية ولا تضبطهما ضوابط ثابتة.

ولا يعني ذلك أنّ المذكر والمؤنث في اللغة العربية عبثيان لا ضابط لهما، بل هناك ضوابط وقوانين تحكمهما، بالضبط كما تحكم القوانين والضوابط والقواعد اللغة العربية نفسها، لكنّ تلك القوانين والضوابط **لغوية** وليست منطقية أو فلسفية.

وبذلك تتضح لنا أسباب تطرّف بعض الباحثين في التعامل مع المذكر والمؤنث في اللغة العربية، فانقسموا فريقين؛ فريق متشائم رأى أنّ البحث في المذكر والمؤنث لا طائل تحته، وفريق متفائل قد بالغ في الأمر فحاول تقنين اللغة وإخضاع التذكير والتأنيث لقوانين المنطق والفلسفة.

الهوامش

للمزيد من التفصيل حول المذكر والمؤنث، انظر: عباس حسن، النحو الوافي، الطبعة الرابعة (١٩٧٦م)، القاهرة: دار المعارف بمصر ٤: ٥٨٥- ٥٩٥.

وكتب في الهامش نقلاً عن ابن يعيش أنّ البصريين يعتبرونها تاءاً في الأصل والهاء مبدلة منها والكوفيين يعتبرونها هاءاً، ثم أيّد قول البصريين باعتبار الوصل أصلاً والوقف فرعاً عليه.

ليس حذف علامة التأنيث في المنادى المرخّم، من مثل فاطِم في فاطمة وسَلْم في سلمى، هو من هذا القبيل، فهي محذوفة لفظاً لا مدلولاً، بالضبط كترخيم المذكر، مثل جعف في جعفر وحار في حارث، الذي لا يخرجه عن مدلوله.

المقصود هو الصفات التي تجري مجرى أفعالها، نحو: جلس، جالس وجالسة وأمثالها، إذ كان قد قال في ص٨٣: «فأحد اللفظين التاء التي تُبدل منها في الوقف هاءً، وهي تدخل على كلّ نعت يجري على فعله، لا يُؤَنّث إلاّ بها؛ وذلك كقولك في "قائم" و"قاعد" و"مفطر" و"صائم" و"كريم" و"جواد" و"منطلق" و"مقتدر"، إذا أردت التأنيث قلت: "قائمة" و"قاعدة" و"مفطرة" و"صائمة"، وما لم نُسمِّه فهذا بابه».

هو جدّ السموأل الشاعر اليهودي المعروف في الجاهلية الذي اعتبره ابن سلاّم في طبقاته من شعراء الطبقة الأولى لليهود (طبقات فحول الشعراء، ص٢٧٩). ذكره أبو الفرج في معرض حديثه عن السموأل، نقتطف منه موضع الحاجة، قال: «هو السموأل بن عُرَيض بن عاديا، بن حباء، وقد قيل: إن أمه كانت من غسان، وكلهم قالوا: إنه كان صاحب الحصن المعروف بالأبلق بتيماء وكان هذا الحصن لجدّه عاديا، واحتفر فيه بئراً روية عذبة، وقد ذكرته الشعراء في أشعارها، قال السموأل: (فبِالأبلقِ الفرد بيتي به // وبيتُ النضيرِ سوى الأبلقِ) وقال السموأل يذكر بناء جده الحصن: (بنى لي عاديا حصناً حصيناً // وماءٌ كلما شئت استقيت) وكانت العرب تنزل به، فيضيفها، وتمتار من حصنه، وتقيم هناك سوقاً» (الأصفهاني، ٢٠٠٨م، ج٢٢: ٨٤).

قال ذلك الكلام في ص٨٩، لكننا سنضطر لذكر صفحة البداية وصفحة النهاية بسبب عدم ترقيم صفحات النسخة الإلكترونية من البحث التي استطعنا الحصول عليها من أرشيف موقع المجلة ومن موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية (iasj.net).

يجب أن نستثني هنا المؤنثات الحقيقية التي كانت في الأصل صفات سُمّي بها فصارت أسماءً، نحو: كريمة، نعيمة، أميرة، وغيرها.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (١٩٧٠). البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ر. عبد التواب، محقّق). القاهرة: مطبعة دار الكتب.

ابن الأنباري، محمد بن القاسم. (١٩٨١). المذكر والمؤنث (م. ع. عضيمة، محقّق، ور. عبد التواب، مراجع). القاهرة: لجنة إحياء التراث.

ابن التستري الكاتب. (١٩٨٣). المذكر والمؤنث (أ. ع. هريدي، محقّق). القاهرة: مكتبة الخانجي؛ الرياض: دار الرفاعي.

ابن جني، عثمان. (١٩٥٢). الخصائص (م. ع. النجار، محقّق). القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن عقيل، عبد الله. (٢٠٠٥). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (م. م. عبد الحميد، محقّق) (الطبعة التاسعة). قم: انتشارات ناصر خسرو.

ابن منظور. (١٩٩٩). لسان العرب (أ. م. عبد الوهاب وم. ص. العبيدي، مصحّحان) (الطبعة الثالثة). بيروت: دار إحياء التراث العربي؛ مؤسسة التاريخ العربي.

ابن يعيش، موفق الدين. (٢٠٠١). شرح المفصّل (إ. ب. يعقوب، مقدّم). بيروت: دار الكتب العلمية.

الأصفهاني، علي بن الحسين. (٢٠٠٨). كتاب الأغاني (إ. عباس وآخرون، محقّقون) (الطبعة الثالثة). بيروت: دار صادر.

الأنطاكي، محمد. (١٩٦٩). دراسات في فقه اللغة (الطبعة الرابعة). بيروت: دار الشرق العربي.

أنيس، إبراهيم. (١٩٩٢). في اللهجات العربية (الطبعة الثامنة). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البار، ابتهال محمد علي. (٢٠١٤، أكتوبر ٣٠). ظاهرة التذكير والتأنيث بين العربية والإنجليزية. منتدى مجمع اللغة العربية على االشبكة العالمية. استرجع في ١٥ أغسطس ٢٠١٩، من http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=6582

بوبقار، عمر. (٢٠١٢). ظاهرة الجنس (التذكير والتأنيث) مقاربة لسانية. مجلة الأثر، (١٣)، ٢١-٣٩.

حسن، عباس. (١٩٧٦). النحو الوافي (الطبعة الرابعة). القاهرة: دار المعارف بمصر.

حمادي، محمد ضاري. (١٩٨٢). التذكير والتأنيث في العربية بين العلامة والاستعمال. مجلة المجمع العلمي العراقي، (٢-٣)، ٢٩٧-٣٣٠.

الري شهري، محمد. (٢٠٠١). ميزان الحكمة. قم: دار الحديث.

الزمخشري، محمود بن عمر. (٢٠٠٤). المفصل في علم العربية (ف. ص. قدارة، محقّق). عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع.

السامرائي، إبراهيم. (١٩٨٨). عود إلى التذكير والتأنيث ولوازمه. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (٣٤)، ٢٧-٥٢.

السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين. (١٩٨٦). المزهر في علوم اللغة وأنواعها (م. أ. ج. المولى بك و ع. م. البجاوي وم. أ. إبراهيم، محقّقون). صيدا؛ بيروت: المكتبة العصرية.

عمّار، محمود إسماعيل. (٢٠٠١). التذكير والتأنيث في العربية والاستعمالات المعاصرة. مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، (٦١)، ١٠٥-١٣٣.

العيسى، فصل سالم. (٢٠١٣). أساليب تحديد المؤنث في العربية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، ٢١(٢)، ٥١-٧٢.

الفرّاء، يحيى بن زياد. (١٩٨٩). المذكّ المؤنث (ر. عبد التواب، محقّق) (الطبعة الثانية). القاهرة: مكتبة دار التراث.

المبرّد، محمد بن يزيد. (١٩٧٠). المذكّر والمؤنث (ر. عبد التواب وص. د. الهادي، محقّقان). القاهرة: دار الكتب.

مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٤). المعجم الوسيط (الطبعة الرابعة). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

محيي الدين، فرهاد عزيز. (٢٠٠٨). ظاهرة التذكير والتأنيث بين المنطق العقلي وواقع اللغة. مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، ١(٣)، ٨٩-١٠٦.

نور الدين، عصام. (١٩٨٨). المصطلح الصرفي: مميزات التذكير والتأنيث. بيروت: الشركة العالمية للكتاب.

دوفصلنامهٔ مطالعات میان‌رشته‌ای در زبان و ادبیات عربی

شاپای الکترونیکی : ۶۹۵۵-۳۰۹۲

مؤنث لفظی حقیقی وبی نیازی از نشانه های تانیث

شاکر عامری*[۱]

[۱] دانشیار، گروه زبان و ادبیات عرب، دانشکدهٔ ادبیات و علوم انسانی، دانشگاه سمنان، سمنان، ایران.

اطلاعات مقاله

نوع مقاله:
مقاله پژوهشی

دریافت:
۱۴۰۳/۰۱/۰۹

پذیرش:
۱۴۰۳/۰۵/۱۴

چکیده

مساله تذکیر و تأنیث در زبان عربی موضوعی است که ذهن پژوهشگران را به خود مشغول ساخته و پژوهش‌های متعددی در این زمینه نگاشته‌اند. این پژوهش با رویکردی توصیفی و تحلیلی به موضوعاتی پرداخته است که چالش‌های مهمی را در موضوع تذکیر و تأنیث ایجاد می‌کند؛ از جمله: نگاه اجمالی به مذکر و مؤنث در زبان عربی، نشانه‌های مؤنث، منشأ مذکر و مؤنث و واقعیت زبانی. بر این اساس می‌توان دو بخش اول را مقدمه-ای برای بخشهای بعدی در نظر گرفت. هدف از این تحقیق اثبات اینکه مذکر و مؤنث در زبان عربی به طبیعت زبان برمی‌گردد و تابع قوانین منطق و فلسفه نیستند. مهمترین نتایج حاصل از تحقیق عبارتند از لزوم یکسان سازی دیدگاه‌ها در مورد مذکر و مؤنث حقیقی است، به طوری که کاربرد وضعی وقراردادی چیزی باشد که آنها را متمایز کند و شیوع نشانه‌ای باشد که هر دو را نشان دهد. اما حروفی که دستورنویسان آن را از نشانه‌های تأنیث کلماتی مانند: فاطمه، لیلا، اسراء می‌شمردند، در واقع از اصل کلمه هستند و زائد بر آن نیستند. در مؤنث مجازی، موضوع به شنیدن محدود می‌شود، زیرا هیچ قانونی بر آن حاکم نیست و ضابطه‌ای آن را کنترل نمی‌کند. در مورد مؤنث قیاسی که دارای وزن‌های خاصی است، منشأ آن طبیعت زبان است که این وزن ها را میان مذکر و مؤنث توزیع کرده است؛ ممکن است وزن‌های مخصوص مؤنث بدون علامت تأنیث مشاهده شود و برعکس، وزن‌های مخصوص مذکر با علامت تأنیث نمایان گردد.

کلمات کلیدی: مذکر، مؤنث، حقیقي، مجازي، قیاسي، نشانه‌های تأنیث.

استناد: عامری، ش. (۱۴۰۳). *مؤنث لفظی حقیقی و بی نیازی از نشانه های تانیث*، دورهٔ ۱، شماره ۱، صص ۲۳-۴۶.

doi: 10.22034/jisall.2024.202879

ناشر: دانشگاه زابل

حق‌مؤلف © نویسندگان.

* نشانی پست الکترونیکی (نویسنده مسئول): sh.ameri@semnan.ac.ir

The Real Verbal Feminine does not Need Signs of Femininity

Shaker Ameri, (corresponding author): Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Literature and Humanities, University of Semnan, Semnan, Iran. Email: sh.ameri@semnan.ac.ir.

Introduction

The aim of the research is to prove that the masculine and feminine in the Arabic language are organized into linguistic laws. The research method is the descriptive and analytical method that collects and classifies data and proposes alternatives and solutions. The study dealt with a number of topics such as: masculine and feminine in the Arabic language, signs of feminization, the origin of masculinity and femininity, and linguistic reality. The necessity and importance of the research comes from the fact that it is an attempt to address the confusion found in grammarians' interpretations of grammatical phenomena related to masculinity and femininity and to provide correct explanations for these phenomena. The research prompts to answer these questions:

1. How can the view of the true masculine and feminine be unified?

2. Why can't we consider the short ta' (ha) and the shortened and extended alifs in the real feminine as signs of feminization?

3. Why cannot we accept the iron rule that grammarians and linguists took from Sibawayh, which states that the masculine is a root and the feminine is a branch of it?

4. How did Arabic behave with regard to the standard feminine forms, which are governed by their own rules?

Many studies (excluding books) have dealt with the phenomenon of masculinity and femininity in Arabic and have saturated it with research covering multiple aspects of it, such as:

- Ibrahim Al-Samarrai, Return to Masculinity and Femininity and Its Summons, Journal of the Jordanian Arabic Language Academy, Issue 34 (1988), Pages: 27-52. The most important thing Al-Samarrai addressed in his research is the issue of masculinity and femininity in the past. One of the most important results is the issue of not considering the Alif; and its two types, shortened and extended, as a sign of feminization.

Materials & Methods

Grammar books stipulate that the masculine does not need a verbal sign to be added to its form, because what indicates its remembrance is fame and widespread use. There are two main types of masculine: real and metaphorical. The real is what has a feminine gender of its kind, and the metaphorical is what does not have a feminine gender of its kind. There are two types of masculine: that which has an external existence and which has an abstract mental meaning. The feminine needs a sign to be added to its form to indicate its feminization and the feminization of its owner, which is the vowelized feminine ta', or the feminine alif, with its two types: short and elongated. The feminine has two main types: real and metaphorical, and each of them is divided into verbal and non-verbal. The verbal real is what has a masculine gender and is accompanied by one of the feminine signs, and the non-verbal real is what has a masculine gender and is devoid of feminine signs. The verbal metaphor is that which does not have a masculine gender and is accompanied by one of the feminine signs. The non-verbal metaphor is that which does not have a masculine gender and is devoid of feminine signs. There is a fifth type, which is the verbal feminine, which is masculine in its meaning. The most famous signs of feminization that are attached to feminine nouns are the short ta', shortened alif, and extended alif.

Research findings

The look at the true masculine and feminine must be unified, so that the creation is what differentiates them, and commonness is the sign that indicates them both, so they do not need any other sign. As for the letters that grammarians considered as signs of feminization, such as: Fatima, Laila, Isra, they are, in fact, parts of the word and are not superfluous to it, meaning that the true feminine does not need a sign of feminization, and what is indicated by it is the commonness; Just like the masculine. Also, if we considered the masculine as the original and the feminine as a branch of it and wanted to apply it to the real masculine and feminine, it would not be valid. Even if we take out the incorporeal feminine, even though it occupies a large area of the real feminine, what remains of the feminine does not measure well for the most part, as there are nouns that end with a ta or ha and do not have a masculine form in their formation, such as: Fatima, Sarah, in addition to the nouns that end in With both types of alif: shortened and extended, that is, we cannot delete the feminine sign because it is from the root of the word. As for the figurative feminine, it is limited to listening, as there is no law governing it.

Results, Discussion, and Conclusion

If we extrapolate the true masculine and feminine in Arabic, we would find that what indicates the masculinity or femininity of a word is not the sign, but rather the creation and nothing else, as the language selected words and made them masculine and selected others and made them feminine. If the masculine does not need a verbal sign to be added to its form, to indicate its remembrance, so why do we see the ta or ha (which is the first sign of feminization) in names specific to males? If the feminine needs a clear verbal sign to be added to its form, to indicate its feminization, which is the ta', or the two types of alif: the shortened and the extended, then why did we exclude the non-verbal feminine from that law and add a restriction? Alternatively, he says: Or is the feminine sign noticeable in two ways: the first is its appearance when it is diminutive, and the second is the pronoun referring to it, describing it, or referring to it? How do we know that the word Uyaynah is a masculine name despite it being a diminutive of the feminine word Ayn, or that the meaning of the word Asmaa is masculine (Asmaa bin Kharijah) or feminine (Asmaa bint Umays)? Why do we limit ourselves to the common sense in explaining the masculine masculinity and resort to signs to explain the feminine masculinity? Why is commonness limited to the masculine and not the feminine? Did words such as "Zeinab, Ilham, and Suad," need signs to distinguish them from the masculine, or did words like "an ass, a mare, a camel," and the like need those signs?

References

Aghagolzadeh, F. (2006). *Critical discourse analysis: The formation of discourse analysis in linguistics*. Farhang-e Elmi. {In Persian}

Alizadeh, A. (2010). Cultural categories and elements and their translation in *The Great Gatsby* translated by Karim Emami. *Research in Contemporary World Literature, 59*. {In Persian}

Berman, A. (2010). *Translation and the profession, or the status of distance* (Ezzidine Al-Khatabi, Trans.). Arab Organization for Translation. (Original work published 2010). {In Arabic}

Fairclough, N. (2000). *Critical discourse analysis in practice: Interpretation, explanation, and the analyst's position* (F. Shayeesteh Piran et al., Trans.). Center for Media Studies and Research. (Original work published 1995). {In Persian}

House, J. (2009). *An introduction to language and translation studies* (A. Bahrami, Trans.). Rahnama. (Original work published 1997). {In Persian}

Hosseinipour, S. N. (2011). *The foot that remained there: The diaries of Seyed Nasser Hosseinipour from Iraq's secret prisons* (3rd ed.). Sooreh Publications. {In Persian}

Ivir, V. (1991). Methods of translating culturally divergent elements (S. M. R. Hashemi, Trans.). *Motarjem Journal, 1*(2), 3–13. {In Persian}

Newmark, P. (2006). *A comprehensive guide to translation* (H. Ghazaleh, Trans.). Dar Al-Hilal. (Original work published 1988). {In Arabic}

Noon Center for Writing and Translation. (2013). *The foot that remained there* (1st ed.). Islamic Maaref Cultural Association. {In Arabic}

Roshanfekr, K., Nazerimanzam, H., & Heidari, A. (2013). Challenges of translatability of cultural elements in Naguib Mahfouz's *The Thief and the Dogs*: A comparison of two translations based on Newmark's theoretical framework. *Translation Research in Arabic Language and Literature, 3*(8), 13–43. {In Persian}

Al-Antaki, M. (1969). *Studies in philology* (4th ed.). Dar Al-Sharq Al-Arabi. {In Arabic}

Al-Bar, I. M. A. (2014, October 30). *The phenomenon of masculinity and femininity between Arabic and English* [Conference session]. Arabic Language Academy Forum. http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?t=6582 (Last updated: August 15, 2019). {In Arabic}

Al-Farra', Y. b. Z. (1989). *Masculine and feminine* (2nd ed., R. A. Abdel-Tawab, Ed.). Dar Al-Turath Library. {In Arabic}

Al-Isfahani, A. F. A. b. H. (2008). *Kitab Al-Aghani* (I. Abbas et al., Eds.; 3rd ed.). Dar Sader. (Original work published 1429 AH) {In Arabic}

Al-Issa, F. S. (2013, June). Methods of defining the feminine in Arabic. *Journal of the Islamic University for Human Research, 21*(2), 51–72. {In Arabic}

Al-Mubarrid, M. b. Y. (1970). *Masculine and feminine* (R. A. Abdel-Tawab & S. A. Al-Hadi, Eds.). Dar al-Kutub. {In Arabic}

Al-Ray Shahri, M. (2001). *Balance of wisdom* (1st ed.). Dar Al-Hadith. (Original work published 1422 AH) {In Arabic}

Al-Zamakhshari, M. b. O. (2004). *Al-Mufassal fi Ilm Al-Arabiya* (F. S. Qadara, Ed.; 1st ed.). Dar Ammar. (Original work published 1425 AH) {In Arabic}

Ammar, M. I. (2001). Remembrance and femininity in Arabic and contemporary uses. *Journal of the Jordanian Arabic Language Academy, 61*, 105–133. {In Arabic}

Anis, I. (1992). *On Arabic dialects* (8th ed.). Anglo Egyptian Library. {In Arabic}

Hammadi, M. D. (1982, April). Remembrance and feminization in Arabic between sign and usage. *Journal of the Iraqi Scientific Academy, 2-3*, 297–330. {In Arabic}

Hassan, A. (1976). *Al-Nahw Al-Wafi* (4th ed.). Dar Al-Maarif. {In Arabic}

Ibn al-Anbari, A. R. b. M. (1970). *Sufficiency in the difference between the masculine and the feminine* (R. A. Abdel-Tawab, Ed.). Dar al-Kutub Press. {In Arabic}

Ibn al-Anbari, M. b. Q. (1981). *Masculine and feminine* (M. A. K. Azimah, Ed.; R. A. Abdel-Tawab, Rev.). Heritage Revival Committee. (Original work published 1401 AH) {In Arabic}

Ibn al-Tasturi al-Katib. (1983). *Masculine and feminine* (A. A. M. Haridi, Ed.; 1st ed.). Al-Khanji Library. (Original work published 1403 AH) {In Arabic}

Ibn Aqeel, A. (1384). *Ibn Aqil's commentary on Alfiya Ibn Malik* (M. M. A. Hamid, Ed.; 9th ed.). Nasir Khosrow Publications. (Original work published 1426 AH) {In Arabic}

Ibn Jinni, A. F. O. (1952). *Al-Khasa'is* (M. A. Al-Najjar, Ed.). The Egyptian Book House. (Original work published 1371 AH) {In Arabic}

Ibn Manzoor. (1999). *Lisan al-Arab* (A. M. A. Wahhab & M. S. Al-Ubaidi, Eds.; 3rd ed.). Arab Heritage Revival House. (Original work published 1419 AH) {In Arabic}

Ibn Yaish, M. D. (2001). *Sharh al-Mufassal* (E. B. Yaqoub, Ed.; 1st ed.). Dar al-Kutub al-Ilmiya. (Original work published 1422 AH) {In Arabic}

Mohieddin, F. A. (2008). The phenomenon of masculinity and femininity between mental logic and the reality of language. *Kirkuk University Journal for Human Studies, 1*(3), 89–106. {In Arabic}

Noureddine, I. (1988). *Morphological term: Characteristics of masculinity and femininity* (1st ed.). International Book Company. (Original work published 1409 AH) {In Arabic}

Popvar, O. (2012, March). The phenomenon of gender (masculine and feminine): A linguistic approach. *Al-Athar Magazine, 13*, 21–39. {In Arabic}

The Arabic Language Academy. (2004). *Al-Mujam Al-Waseet* (4th ed.). Al-Shorouk International Library. (Original work published 1425 AH) {In Arabic}